جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
معهد العلمين للدراسات العليا
قسم العلوم السياسية/ فرع النظم السياسية

الديمقراطية التوافقية في الأنظمة السياسية المعاصرة

(دراسة لنماذج مختارة)

رسالة تقدم بها الطالب

حسين عباس علي

إلى مجلس معهد العلمين للدراسات العليا وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في العلوم السياسية – النظم السياسية

بإشراف

الأستاذ الدكتور

زيد عدنان محسن

٢٠٢٥م **١٤٤٧هـ**

بسم الله الرحمن الرحيم

((وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعاً وَلا تَفَرَّقُوا وَاذْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنْتُمْ أَعْدَاءً فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ فَأَصْبَحْتُمْ بِنِعْمَتِهِ إِخْوَاناً وَكُنْتُمْ عَلَى شَفَا حُفْرَةٍ مِنَ النَّارِ فَأَنْقَذَكُمْ مِنْهَا كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ آيَاتِهِ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ))

صدق الله العظيم

آل عمـــــران

الآية (١٠٣)

الإهداء

إلى والدي ووالدتي . . . . . لما لهما من فضل لا يقاس

إلى إخوتي وأخواتي . . . . . لوقوفهم الصادق إلى جانبي

إلى زوجتي الحبيبة . . . . . لصبرها ودعمها المتواصل

إلى ابنتي العزيزة (ود) . . . . . روحي وسعادتي

أهدي لكم جميعاً هذا الجهد العلمي

الباحث

الشكر والإمتنان

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيد المرسلين سيدنا محمد صلى الله عليه واله وسلم أجمعين. يطيب لي أن أتقدم بجزيل الشكر والإمتنان إلى الأستاذ الدكتور (زيد عدنان محسن) لقبوله الإشراف على رسالتي، وتذليله للصعوبات التي واجهتني طيلة مدة كتابة الرسالة. ويطيب لي ان أتوجه بالشكر والعرفان إلى الأستاذ الدكتور (محمد ياس خضير) رئيس قسم العلوم السياسية في معهد العلمين للدراسات العليا والى الدكتور (أحمد خضير الرماحي) مقرر قسم العلوم السياسية، إذ كانوا خير مرشد ومعين. وأتقدم بشكري وامتناني إلى أساتذتي في المرحلة التحضيرية كلّ من (ا.د عامر حسن فياض، ا.د علي عباس مراد، ا.د سرمد زكي الجادر، ا.د جبار جمال الدين) وجميع الأساتذة الذين تشرفت أن أكون أحد طلبتهم.

ومن الوفاء والعرفان ان أتقدم بخالص شكري واحترامي إلى المكتبات العلمية التي استفدت منها كثيراً بكتابة رسالتي وهي كل من (مكتبة معهد العلمين، مكتبة جامعة بغداد، مكتبة جامعة النهرين، المكتبة الحيدرية، مكتبة العتبة العباسية). وأتقدم بالشكر والإمتنان إلى الاستاذ الدكتور (أحمد غالب محي) لما قدمه من جهد ووقت في تقديم النصائح والإرشادات التي استفدت منها كثيرا في إتمام هذه الرسالة.

مثلما يطيب لي ان أتقدم بخالص شكري لزملائي في مرحلة الماجستير الذين تشرفت بصحبتهم متمنياً لهم دوام التوفيق في خطاهم العلمية.

وأخيراً أتقدم بالشكر والامتنان إلى الأساتذة الأفاضل رئيس لجنة المناقشة وأعضاء اللجنة المحترمون لقراءتهم الرسالة وابداء ملاحظاتهم القيمة وإغناء الدراسة بخبرتهم العلمية الكبيرة

ومن الله التوفيق.

الملخص

تمثل الديمقراطية التوافقية أحد أنماط الحكم الديمقراطي، وتهدف إلى تحقيق الاستقرار السياسي في المجتمعات ذات التعددية كونها تعمل على إشراك مكونات المجتمع كافة في إدارة السلطة السياسية بعيداً عن مبدأ الأغلبية. وتكمن أهمية هذا النمط من الديمقراطية في قدرتها على إدارة التعددية بما يضمن تحقيق التمثيل المتوازن المؤدي للتعايش السلمي.

تناولت هذه الدراسة الديمقراطية التوافقية في ثلاثة نماذج مختارة (سويسرا، ماليزيا، العراق) موضحة مدى نجاح هذه التجربة في كلّ نموذج. وتوصلت الدراسة إلى ان تجربة الديمقراطية التوافقية قد نجحت في الحالة السويسرية بفضل عمق تجربتها الديمقراطية وقوة بنيتها المؤسسية وثقافة شعبها على الصعيد السياسي، ونجحت في النموذج الماليزي بفضل ما تهيئ لها من قيادات سياسية حكيمة عملت على بناء أمة ماليزية موحدة وحققت تنمية اقتصادية متقدمة وطورت التعليم من اجل تطوير العنصر البشري. بينما في الحالة العراقية فقد تعثرت في تطبيق هذا النمط من الديمقراطية وعجزت عن تحقيق نظام سياسي مستقر والأسباب عديدة منها، بعض الصياغات الدستورية والتفسير الخاطئ من قبل القوى السياسية وبما ينسجم مع مصالحها والتشرذم الحزبي وانعدام الثقة بين النخب السياسية وضعف الأداء المؤسسي .

سعت الدراسة إلى توضيح المقومات التي عززت من نجاح الديمقراطية التوافقية في النموذجين السويسري والماليزي وطرحت الإشكاليات التي عرقلت نجاح هذه التجربة في الحالة العراقية، فضلا عن تناول سبل معالجة هذه الإشكاليات وإمكانية تصحيح مسار الديمقراطية التوافقية العراقية، عن طريق مقدمة الدراسة وثلاثة فصول وخاتمة تضم أهم الاستنتاجات والمقترحات.

المحتويات

الموضوع	الصفحة
المقدمة	٦-١
الفصل الأول: مدخل نظري حول ماهية الديمقراطية التوافقية والأنظمة السياسية المعاصرة	٦٤-٧
المبحث الأول: ماهية الديمقراطية التوافقية والمفاهيم ذات الصلة	٣١-٨
المطلب الأول: مفهوم الديمقراطية التوافقية	٢١-٨
المطلب الثاني: الديمقراطية التوافقية والمفاهيم ذات الصلة	٣١-٢٢
المبحث الثاني: الأنظمة السياسية المعاصرة (المفهوم، الطبيعة، الأنماط)	٦٤-٣١
المطلب الأول: الأنظمة السياسية المعاصرة (المفهوم، الطبيعة)	٤٣-٣٢
المطلب الثاني: أنماط الأنظمة السياسية المعاصرة	٦٤-٤٣
الفصل الثاني: الديمقراطية التوافقية في النموذج السويسري والماليزي	١٢١-٦٥
المبحث الأول: الديمقراطية التوافقية في النموذج السويسري	٩٤-٦٦
المطلب الأول: محددات الديمقراطية التوافقية في النظام السياسي السويسري	٨١-٦٧
المطلب الثاني: مقومات نجاح الديمقراطية التوافقية في النموذج السويسري	٩٤-٨١
المبحث الثاني: الديمقراطية التوافقية في النموذج الماليزي	١٢١-٩٤
المطلب الأول: محددات الديمقراطية التوافقية في النظام السياسي الماليزي	١٠٨-٩٥
المطلب الثاني: عناصر نجاح الديمقراطية التوافقية في النموذج الماليزي	١٢١-١٠٨
الفصل الثالث: إشكاليات الديمقراطية التوافقية في النموذج العراقي وسبل المعالجة	١٧٨-١٢٢
المبحث الأول: إشكاليات الديمقراطية التوافقية في النموذج العراقي	١٥١-١٢٣
المطلب الأول: الإشكاليات الدستورية والسياسية والمؤسسية	١٣٧-١٢٣
المطلب الثاني: الإشكاليات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية	١٥٢-١٣٧
المبحث الثاني: سبل معالجة إشكاليات الديمقراطية التوافقية في النموذج العراقي	١٧٨-١٥٢
المطلب الأول: سبل المعالجة على الصعيد الدستوري والسياسي والمؤسسي	١٦٥-١٥٢
المطلب الثاني: سبل المعالجة على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي والثقافي	١٧٨-١٦٦
الخاتمة	١٨٢-١٧٩
المصادر	١٩٧-١٨٣

مقدمة

تعد الديمقراطية التوافقية واحدة من أكثر النظم فاعلية في الدول التعددية التي تضم فئات متباينة دينيا وعرقيا ولغويا، وتتباين هذه الدول في تبنيها للديمقراطية التوافقية تبعاً لواقعها السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي. لذلك تعددت تطبيقات الديمقراطية التوافقية التي يمكن دراستها في دول تعاني من تحديات وانقسامات دينية وطائفية ولغوية وقومية. وتطرح أهمية الديمقراطية التوافقية كأداة لحل النزاعات وتحقيق الاستقرار، فالتوافقية نهج يعكس السعي نحو بناء نظم سياسية تعزز من التوافق والمشاركة الشاملة ما ينعكس على تحقيق الاستقرار والتنمية.

وتتطور الديمقراطية التوافقية مع الظروف التي يعيشها المجتمع التعددي، فخصوصية المجتمع تنعكس على نجاح أو تعثر التوافقية، فهي عملية توزيع السلطة السياسية على العديد من مراكز القرار وغالباً ما تكون السياسية هنا موضوع نقاشات ومساومات تهدف للوصول إلى اتفاق أو إجماع معين لمختلف الفئات في المجتمع، فتحقق التوافقية لهذه الدول الانتقال من حالة الصراع إلى حالة التعايش السلمي ومن حالة الانقسامات المجتمعية إلى حالة التوازن المجتمعي.

تم تبني الديمقراطية التوافقية في العديد من النماذج الدولية بدايتها كانت من التجارب الغربية في هولندا وسويسرا وبلجيكا ودول غربية أخرى، كذلك في نماذج دول شرق أسيوية كالنموذج التوافقي الماليزي، وصولا إلى دول عالم الجنوب كالعراق ولبنان. في هذه الدراسة سنركز على ثلاثة نماذج مختارة، النموذج الأول حقق نجاحاً كبيراً في تطبيقه للديمقراطية التوافقية (النموذج السويسري)، والنموذج الثاني شهد نجاحات نسبية في تبنيه للنهج التوافقي (النموذج الماليزي)، أما النموذج الثالث والأخير فقد شهد إخفاقات وتعثرات في تبنيه للديمقراطية التوافقية (النموذج العراقي). جاءت هذه الدراسة للبحث في عوامل نجاح النماذج المختارة في

تبني النظام الديمقراطي التوافقي ودراسة أسباب وتعثر النموذج العراقي، عن طريق دراسة تفصيلية لأهم مقومات وعناصر نجاح الديمقراطية التوافقية وابرز الأليات والوسائل التي تعمل على تصحيح مسار الديمقراطية التوافقية.

أهمية الدراسة

تتجسد أهمية الدراسة في البحث عن الدور الذي يمكن أن تؤديه الديمقراطية التوافقية كنموذج حكم لإدارة السلطة في المجتمعات المتعددة، والوقوف على المقومات التي أسهمت في نجاحها وتعثرها في نماذج الدراسة المختارة، فضلا عن تحليل الإشكاليات التي أعاقت نجاحها في الحالة العراقية وسبل معالجتها، وإمكانية ان تكون الية حكم ديمقراطي تسعى لتحقيق التوازن المجتمعي والسعي للوصول إلى نظام سياسي مستقر. وتكمن أهمية هذه الدراسة في محاولة فهم طبيعة الديمقراطية التوافقية وإشكالياتها وإمكانية الاسترشاد بالتجربتين السويسرية والماليزية في بناء نموذج حكم ديمقراطي توافقي عراقي ينسجم مع واقع المجتمع التعددي.

أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى تسليط الضوء على أحد أبرز نماذج الحكم الديمقراطي التي لجأت اليها الدول ذات التعددية وهي (الديمقراطية التوافقية) عن طريق توضيح مفهومها والبحث في أسسها ومرتكزاتها التي تقوم عليها، وتحليل التجربة التوافقية السويسرية والماليزية عن طريق دراسة واقع النظامين ومحدداتهما الديمقراطية والمقومات والعناصر التي ساهمت في نجاح كلتا التجربتين، وتحديد الإشكاليات التي أدت إلى تعثر نجاح تطبيقها في النموذج العراقي، والعمل على تقديم المعالجات التي تساهم في تصحيح مسارها.

اشكالية الدراسة

خرجت الديمقراطية التوافقية عن الأطر التي رسمت عليها وانحرفت عن مسارها الحقيقي في التجربة العراقية بعد العام ٢٠٠٣، فلم تحقق الديمقراطية التوافقية في العراق سوى الإخفاق والتعثر، في حين أنها حققت نجاحات ملحوظة في نماذج أخرى مثل سويسرا وماليزيا. وتتفرع إشكالية الدراسة إلى أسئلة فرعية عديدة ومثلما يأتي:

١. ما مفهوم الديمقراطية التوافقية وماهي خصاصها وما المفاهيم ذات الصلة بها؟

٢. ماهي أبرز المقومات التي ساعدت في نجاح تجربة الديمقراطية التوافقية في النموذج السويسري؟

٣. كيف استطاعت الحكومة الماليزية تكييف التوافق الديمقراطي مع واقعها التعددي؟ وما دور قياداتها السياسية في نجاح تطبيق الديمقراطية التوافقية؟

٤. ما هي أبرز الإشكاليات التي واجهت الديمقراطية التوافقية في النموذج العراقي وما سبل معالجتها؟

فرضية الدراسة

تنطلق الدراسة من فرضية مفادها: ان نجاح الديمقراطية التوافقية مرهون بتوافر مستلزماتها الموضوعية من بنى دستورية ومؤسساتية وسياسية واقتصادية، وكذلك توافر الثقافة الديمقراطية، فمتى ما توفر ذلك فإن الديمقراطية التوافقية ستحقق نجاحا كما هو الحال في التجربة السويسرية والماليزية. وبخلاف ذلك فإنها ستتعرض للتعثر والفشل كما حصل في التجربة العراقية.

منهجية الدراسة

تم اعتماد **منهج التحليل الوصفي** فيما يتعلق بالاطار النظري للدراسة عن طريق وصف مفهوم الديمقراطية التوافقية والأنظمة السياسية المعاصرة والمفاهيم المقاربة لها، كذلك اعتماد **منهج التحليل النظمي المقارن** لدراسة وتحليل الديمقراطية التوافقية في الأنظمة السياسية للنماذج المختارة بوصفها الية حكم ديمقراطية تتفاعل مع النظام السياسي ومؤسساته.

حدود الدراسة

الحدود الزمانية: تم تحديد الدراسة حول الديمقراطية التوافقية في الأنظمة السياسية (المعاصرة)

الحدود المكانية: الدراسة مخصصة في النماذج المختارة (سويسرا– ماليزيا – العراق)

الدراسات السابقة

١. دراسة (شاكر الأنباري) في كتابه الموسوم (الديمقراطية التوافقية: مفهومها ونماذجها)، تناولت هذه الدراسة تلخيصاً لما جاء في كتاب (الديمقراطية التوافقية في مجتمع متعدد) للمفكر الهولندي(ارنت ليبهارت)، جاءت دراسة الأنباري بتقديم صورة مفهومة وشاملة عن ماهية الديمقراطية التوافقية والظروف التي طبقت بها على بعض البلدان الأوروبية. كان هدف الدراسة هو تنوير القارئ العربي بمفاهيم الديمقراطية التي تتلاءم مع واقع المجتمعات التعددية.

٢. دراسة (سعد شهاب أحمد الشيخ) في كتابه الموسوم (الديمقراطية التوافقية وانعكاسها على الأداء السياسي للنظام السياسي العراقي بعد عام ٢٠٠٥)، إذ تناولت الدراسة الإطار المفاهيمي

للديمقراطية التوافقية والأداء السياسي، وعلاقة التوافقية بأداء النظام السياسي العراقي وانعكاساتها على المؤسسات الرسمية وغير الرسمية، وخصصت الدراسة لبحث الديمقراطية التوافقية في النموذج العراقي بعد عام ٢٠٠٥.

٣. دراسة (رغد حماد رجه حمادي) في رسالتها الموسومة (دور الأحزاب السياسية في النظم الديمقراطية التوافقية: سويسرا ولبنان انموذجاً)، تناولت هذه الدراسة تحديد العلاقة بين الأحزاب السياسية والنظام الديمقراطي التوافقي، إذ أكدت الدراسة ان التطبيق الشكلي للتوافقية من قبل الأحزاب السياسية يؤثر سلبا في أداء النظام السياسي، وبينت أن تطبيق النظام الحزبي يكون عن طريق آلية من الآليات الديمقراطية التي عرفتها دول العالم، إحداها والتي تعد نوعاً ما من الديمقراطيات الحديثة هي الديمقراطية التوافقية.

هيكلية الدراسة

في ضوء إشكالية الدراسة التي تم طرحها و الفرضية التي تسعى للإجابة عليها اقتضت طبيعة الدراسة أن تقسم بالشكل الذي يساعد على تنظيم البحث، عن طريق تقسيمه على مقدمة وثلاثة فصول وخاتمة بالاستنتاجات والمقترحات ومثلما يأتي:

-**الفصل الأول:** تناول دراسة الإطار النظري لماهية الديمقراطية التوافقية والأنظمة السياسية المعاصرة. وتم تقسيمه على مبحثين، خصص المبحث الأول بدراسة ماهية الديمقراطية التوافقية والمفاهيم ذات الصلة، أما المبحث الثاني فتناول طبيعة الأنظمة السياسية المعاصرة وانماطها.

-**الفصل الثاني:** جاء تحت عنوان الديمقراطية التوافقية في النموذج السويسري والماليزي. وتم تقسيمه على مبحثين، المبحث الأول تناول الديمقراطية التوافقية في النموذج السويسري، أما المبحث الثاني فقد تم فيه دراسة الديمقراطية التوافقية في النموذج الماليزي.

- الفصل الثالث: تناول دراسة إشكاليات الديمقراطية التوافقية في النموذج العراقي وسبل المعالجة. وتم تقسيمه على مبحثين، جاء المبحث الأول حول دراسة إشكاليات الديمقراطية التوافقية في النموذج العراقي، أما المبحث الثاني فقد تناول سبل معالجة إشكاليات الديمقراطية التوافقية في النموذج العراقي.